

Distr.: General
13 August 2018
Arabic
Original: French

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة التاسعة والثلاثون

١٠-٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨

البند ١٠ من جدول الأعمال

المساعدة التقنية وبناء القدرات

تقرير الخبرة المستقلة المعنية بحالة حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى

مذكرة مقدمة من الأمانة

تتشرف الأمانة بأن تحيل إلى مجلس حقوق الإنسان تقرير الخبرة المستقلة المعنية بحالة حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى، ماري - تيريز كيتا بوكوم، الذي أُعد عملاً بقرار المجلس ٢٥/٣٦. ويغطي هذا التقرير الفترة من تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٨ وهو يعرض التطور العام لحالة حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى والتطورات الرئيسية التي تؤثر على هذه الحالة.

وقد اتسمت هذه الفترة بتجاوزات وانتهاكات مستمرة لحقوق الإنسان ترتبط باستمرار الهجمات من جانب الجماعات المسلحة المختلفة في جنوب غربي البلد في عام ٢٠١٧، وفي بانغي ووسط البلد في عام ٢٠١٨. وهذه التجاوزات والانتهاكات لا تزال في معظمها تُرتكب من جانب الفصائل المسلحة المسماة "أنتي - بالাকা" (مناهضو بالাকা) وعناصر ائتلاف سيليكاس السابق والجماعات الإجرامية التي تسيطر على أحياء في مدينة بانغي أو على مناطق تعدين. ولا يزال هؤلاء يستهدفون السكان المدنيين والعاملين في المجال الإنساني وقوات حفظ السلام، ولكن يستهدفون أيضاً المنازل والمباني العامة والمستشفيات وأماكن العبادة، ما أدى إلى تفاقم الوضع الإنساني وتقييد إمكانية التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وتشير هذه الحوادث أيضاً إلى حالة ازدياد تام بقواعد القانون الدولي الإنساني من جانب مرتكبي هذه الهجمات. ولا تزال حالات غير مقبولة من العنف الجنسي والمعاملة القاسية والمهينة واللاإنسانية تُرتكب دون مقاضاة. وعلى الرغم من التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة، لا تزال تُرتكب انتهاكات خطيرة ضد الأطفال.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.18-13342(A)



* 1 8 1 3 3 4 2 *

وقد أُطلقت في تموز/يوليه ٢٠١٧ مبادرة الاتحاد الأفريقي لإحلال السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وقامت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بتعزيز مشاركتها في تحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى والأمن الإقليمي. ومع ذلك، لا تزال الشكوك قائمة بشأن مدى صدق الجماعات المسلحة في احترام التزاماتها في هذه العملية وفي برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن. ويطالب السكان بمشاركتهم في هذه العملية مشاركة أكبر.

وقد قُطعت مراحل حاسمة الأهمية في مسيرة العدالة الانتقالية فيما يتعلق بركائز العدالة، والحق في معرفة الحقيقة وضمانات عدم التكرار، ولكنها تفتقر إلى التنسيق والاتساق. ومن المؤكد أن تعيين أعضاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية هو خطوة إلى الأمام في بناء الإطار المؤسسي لحقوق الإنسان، ولكن ينبغي تعزيزه هذه اللجنة بالخبرات الفنية وبميراثية كافية.

تقرير الخبيرة المستقلة المعنية بحالة حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى

المحتويات

الصفحة

٤		مقدمة	أولاً -
٥		الحالة بوجه عام	ثانياً -
٥		ألف - السياق الأمني	
٦		باء - السياق السياسي وجهود الوساطة	
٨		جيم - التعاون الإقليمي من أجل حقوق الإنسان	
٩		حالة حقوق الإنسان	ثالثاً -
١٠		ألف - التجاوزات التي تُنسب إلى الجماعات المسلحة	
١١		باء - الانتهاكات التي تُنسب إلى السلطات الوطنية	
١٢		جيم - العنف الجنسي وحالات الاستغلال والاعتداء الجنسيين	
١٣		دال - حقوق المرأة	
١٤		هاء - حالة الأطفال	
١٥		واو - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	
١٦		الحالة الإنسانية	رابعاً -
١٦		ألف - ملاحظات	
١٧		باء - اللاجئين والأشخاص المشردون	
١٨		العدالة الانتقالية	خامساً -
١٨		ألف - الوضع الراهن	
٢٠		باء - تحديات تنسيق العمل	
٢١		استنتاجات وتوصيات	سادساً -
٢١		ألف - ملاحظات	
٢٢		باء - توصيات	

أولاً - مقدمة

- ١- يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ٢٥/٣٦ المؤرخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، الذي جدّد فيه المجلس ولاية الخبرة المستقلة وطلب إليها أن تقدم إليه تقريراً خطياً في دورته التاسعة والثلاثين.
- ٢- ويغطي هذا التقرير الفترة من تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٨، التي قامت الخبرة المستقلة خلالها بزيارتين إلى جمهورية أفريقيا الوسطى في الفترة من ٦ إلى ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٨ والفترة من ١٢ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٨. وقد زارت كلاً من بانغي وبانغاسو وبوسانغوا وبريا وباوا.
- ٣- واجتمعت الخبرة المستقلة مع رئيس الجمهورية، ورئيس الوزراء، والعديد من الوزراء من بينهم وزير الخارجية والتكامل الأفريقي وشؤون أبناء جمهورية أفريقيا الوسطى في الخارج، ووزير الدفاع، وزير الداخلية والأمن العام وإدارة الإقليم، وزير العدل وحقوق الإنسان والنائب العام، ووزير الشؤون الاجتماعية والمصالحة الوطنية. كما التقت مع نائب رئيس الجمعية الوطنية ورؤساء اللجان والمدعي العام الخاص للمحكمة الجنائية الخاصة، وممثلين عن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، ورئيس مكتب المجلس الأعلى للاتصالات.
- ٤- وتحديث الخبرة المستقلة أيضاً مع إدارة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى ومع رؤساء المكونات المدنية والعسكرية والشرطية المختلفة للبعثة، ومع وكالات الأمم المتحدة وممثلي السلك الدبلوماسي، بمن في ذلك ممثلو كل من الاتحاد الأفريقي ومجموعة السفراء الأفارقة والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وبعثة التدريب العسكرية التابعة للاتحاد الأوروبي في جمهورية أفريقيا الوسطى، وفريق الميسرين التابع للمبادرة الأفريقية لإحلال السلام والمصالحة، والمنظمات الإنسانية الدولية. والتقت الخبرة بممثلي المجتمع المدني، ومنظمات الدفاع عن حقوق الإنسان والمنظمات النسائية، والمنبر الديني. وفي النهاية، التقت الخبرة المستقلة بممثلين للجماعات المسلحة الرئيسية السابقة المعروفة باسم ائتلاف سيليكاس السابق وائتلاف ميليشيات أنتي - بالاك (مناقضة بالاك).
- ٥- وفي نيسان/أبريل ٢٠١٨، اختتمت الخبرة المستقلة زيارة إلى غابون بشأن البعد الإقليمي لحالة حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى. واجتمعت مع مستشار لوزير الخارجية والتعاون والفرنكفونية والتكامل الإقليمي لغابون، ومع الممثل الخاص للأمين العام لشؤون وسط أفريقيا ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، ومع وكيل الأمين العام والمكلف بشؤون إدارة الإدماج البشري والسلام والأمن والاستقرار التابعة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وممثلين عن السلك الدبلوماسي.
- ٦- وفي حزيران/يونيه ٢٠١٨، سافرت الخبرة المستقلة إلى نيويورك للتشاور مع ممثلي كل من الأمين العام والأمانة العامة والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، وكذلك مع ممثلي السلك الدبلوماسي.
- ٧- وجرى تنظيم حوار تفاعلي رفيع المستوى خلال الدورة السابعة والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان في حضور وزير العدل بجمهورية أفريقيا الوسطى، وممثلين عن الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وأعضاء في فريق الميسرين للمبادرة الأفريقية لإحلال السلام

والمصالحة، وممثلة عن الاتحادات النسائية التابعة للمجتمع المدني في أفريقيا الوسطى. وقدّمت الخبيرة المستقلة تحديثاً شفوياً إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الثامنة والثلاثين، والتقت بممثلين عن السلك الدبلوماسي والمنظمات غير الحكومية في جنيف.

٨- وتشكر الخبيرة المستقلة كلاً من: سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى على تعاونها وحسن استماعها، والأمم المتحدة، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى (بعثة مينوسكا)، وتشكر بشكل خاص موظفي شعبة حقوق الإنسان لما قدموه إليها من دعم لأداء مهام ولايتها أثناء هذه الزيارات، وكذلك جميع الجمعيات والأشخاص الذين أطلعوها على تقييمهم لحالة حقوق الإنسان في البلد.

ثانياً - الحالة بوجه عام

ألف - السياق الأمني

٩- أدى اندلاع أعمال العنف والاشتباكات منذ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى إيقاع جمهورية أفريقيا الوسطى في أتون أزمة عميقة لها عواقب وخيمة على السكان المدنيين وموظفي المساعدة الإنسانية وحفظه السلام. فانتشار مناطق التوتر في وسط البلد، إلى جانب أعمال العنف الأخيرة في بانغي، وهشاشة الوضع في أماكن مثل بانغاسو وباوا هي أمور تكشف عن وجود حالة تشكيك مستمرة في سلطة الدولة من جانب الجماعات المسلحة، وخاصة ائتلاف سيليكاس السابق وأنتي - بالাকা.

١٠- وتشمل أخطر الانتهاكات الأحداث التالية. في أواخر تموز/يوليه ٢٠١٧، هاجمت عناصر أنتي - بالাকা موقع كاتدرائية بانغاسو (الجنوب)، التي تأوي أشخاصاً مشردين داخلياً. وفي آب/أغسطس، اندلعت اشتباكات بين الجماعات المسلحة، وخاصة عناصر من أنتي - بالাকা وعناصر من الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى في ألينداو (الجنوب الشرقي)، وبين عناصر من أنتي - بالাকা وعناصر من الجبهة الشعبية لنهضة جمهورية أفريقيا الوسطى في بريا (وسط البلد) أثرت على حماية المدنيين. وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر، قامت عناصر من جماعة مسلحة هي جماعة العودة والمطالبة وإعادة التأهيل (جماعة المطالب الثلاثة) بأعمال عنف ضد المدنيين في بوكارانغا (الشمال الغربي). وفي تشرين الأول/أكتوبر، أسفر الصراع في بومبولو وفي كيمبي (الجنوب الشرقي) عن مقتل العديد من المدنيين.

١١- وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر، قام مقاتلون من الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى ومن الجبهة الشعبية لنهضة جمهورية أفريقيا الوسطى بمحاصرة مستشفى إيبى (وسط البلد) وفتحوا النار على الموظفين المدنيين والمرضى، فقتلوا ١٢ رجلاً وامرأة واحدة وثلاثة أطفال ورضيعاً.

١٢- وفي أواخر كانون الأول/ديسمبر، أدت أعمال عنف وقعت بين جماعات "الثورة والعدالة" تحت سلطة أرميل نينغاتولوم سافو، والحركة الوطنية لتحرير جمهورية أفريقيا الوسطى تحت قيادة محمد بحر إلى زعزعة الاستقرار في عدة مواقع محلية حول باوا (بالشمال الغربي) وإلى تشريد ٦٠ ٠٠٠ شخص.

١٣- وفي ٢١ آذار/مارس ٢٠١٨، اندلعت اشتباكات بين عناصر أنتي - بالাকা وعناصر من الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى في تاغبارا (وسط البلد). وفي ٣ نيسان/أبريل، استهدفت عناصر أنتي - بالাকা قاعدة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى (بعثة مينوسكا) وأدت إلى قتل فرد واحد من قوات حفظ السلام، في حين أن هجوماً من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى على موقع الأشخاص المشردين داخلياً قد تسبب في قتل ٢٣ شخصاً، بينهم ثلاثة أطفال وأربع نساء.

١٤- وفي ٨ نيسان/أبريل، جرى القيام في بانغي بعملية مشتركة بين قوات الأمن الداخلي والقوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة مينوسكا من أجل إلقاء القبض على أفراد العصابات الإجرامية في حي PK5. وتسببت هذه العملية، المسماة "سوكولا" في ردود فعل ضد قوات البعثة، أسفرت عن مقتل ٣١ شخصاً وإصابة ١٤٥ شخصاً بجروح؛ بما في ذلك العديد من المدنيين.

١٥- وفي ١ أيار/مايو، حدث في حي PK5 أن قُتل ما لا يقل عن ٢٢ شخصاً وأصيب ١٨٥ شخصاً آخرون بجروح بعد أعمال عنف أشعلتها جماعة مسلحة يقودها نمري مطر جاموس، هي جماعة "القوة"، وذلك رداً على محاولة سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى إلقاء القبض على أحد عناصرها. واستهدفت بشكل صارخ منازل ومستشفيات وكنائس ومساجد في بانغي، بما في ذلك كنيسة فاطمة ومسجد لاكونغا.

١٦- وفي ٣٠ أيار/مايو، هاجم عناصر من الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى قوات الدرك في بامباري ونهبوا العديد من المساكن والكاتدرائية والمحكمة. وخلال شهر واحد، نُهب مقدار تسع منظمات للعمل الإنساني في بامباري.

١٧- ورغم هذا الوضع الذي يعكس مقاومة الجماعات المسلحة للانخراط في مسار السلام، لاحظت الخبرة المستقلة حدوث تقدم في قطاع الأمن، وخاصة إعادة الانتشار التدريجي للقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى - إلى جانب قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة - في سيبوت، وباوا، وأوبو، وبانغاسو، وربما أيضاً بوار. ولاحظت أيضاً انتهاء المشروع التجريبي المتعلق بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن، الذي سجل ٤٥٠ مستفيداً ولكن لم تُعرف نتيجته بعد.

١٨- وبالإضافة إلى ذلك، لاحظت الخبرة المستقلة النتيجة الإيجابية لعمليات التدقيق التي سمحت باختيار ثلاث كتائب من القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى وبتدريبها ونشرها وبالقيام حالياً بتدريب ٥٠٠ فرد من أفراد الشرطة والدرك.

١٩- وأخيراً، لاحظت الخبرة المستقلة إعادة نشر ١٦ محافظاً ونوابهم، ولكنها تأسف لأن كفاءتهم لا تزال تعاق بفعل الافتقار إلى الوسائل اللوجستية المطلوبة وانعدام الأمن.

باء- السياق السياسي وجهود الوساطة

٢٠- في ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٧، اعتمدت في ليرفيل تحت رعاية الاتحاد الأفريقي خارطة طريق من أجل السلام والمصالحة: المبادرة الأفريقية لإحلال السلام والمصالحة. وفي أيلول/سبتمبر، عُيّن فريق ميسرين من أجل تطبيق هذه المبادرة بهدف ضمان تحقيق الإدماج والمصالحة والتماسك الوطني. وهذا الفريق، الذي تتمثل مسؤوليته الرئيسية في تعزيز الحوار بين الحكومة

والجماعات المسلحة، قد أجرى مقابلات خلال الفترة من ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ وكذلك في آذار/مارس ٢٠١٨ بغية تهيئة مناخ من الثقة وتسليم رسالة من رئيس الاتحاد الأفريقي إلى الجماعات المسلحة والاستماع إلى مطالباتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقضائية.

٢١- ووفقاً لمنسق الفريق الذي يمثل الاتحاد الأفريقي، رحّبت بعض الجماعات المسلحة بالخطوات المتخذة وغيّرت خطابها، وقيل إنها تعهدت بدعم جهود الفريق أثناء سير هذه العملية. ومن المتوقع بعد ذلك أن تبدأ الحكومة والجماعات المسلحة حواراً لصياغة وثيقة توافق آراء. ومع ذلك، تلاحظ الخبرة المستقلة أن أعمال العنف في بانغي في نيسان/أبريل وأيار/مايو قد أدت على ما يبدو إلى إبطاء العملية الجارية.

٢٢- وفي إطار هذه المبادرة، أعربت الجهات الفاعلة من المجتمع المدني عن قلقها إزاء عدم كفاية عمليات التشاور مع السكان، كما كان الحال في مبادرات السلام السابقين: مبادرة جماعة سانت إيجيديو والمبادرة المطروحة في بروكسل في حزيران/يونيه عام ٢٠١٧. ووصل الأمر إلى درجة أن الخبرة المستقلة قد أعربت من جديد عن أسفها إزاء المستوى الضعيف جداً لإشراك السكان، وخاصة النساء، في عمليات السلام (انظر الوثيقة A/HRC/36/64، الفقرة ٣٤). ودعت الخبرة المستقلة إلى إشراك جميع الجهات الفاعلة من أوساط الحياة المدنية والسياسية، وخصوصاً النساء والزعماء المحليين والدينيين، في عملية التشاور. وهي تشدد على أهمية هذه المشاورات في إضفاء الشرعية على نتائج الحوار السياسي. كما دعت المجتمع المدني إلى الحفاظ على دوره كمراقب محايد ومستقل لتأثير القرارات السياسية على حقوق الإنسان.

٢٣- وأحاطت الخبرة المستقلة علماً بمبادرات السلام المحلية في بريا (في الوسط) وبوار (في الغرب) دعماً للمبادرة الأفريقية لإحلال السلام والمصالحة. وهي تشجع على إقران هذه الاتفاقات بالوسائل الكافية للحفاظ على بيئة مواتية للمصالحة والسلام الدائم أو لتهيئة هذه البيئة.

٢٤- وقد سمعت الخبرة المستقلة، أثناء بعثاتها، أصوات الرفض القطعي من جانب السكان والسلطات للنظر في إصدار عفو في مفاوضات السلام عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، وذلك لتحقيق القطيعة مع ثقافة الإفلات من العقاب ولبناء جمهورية أفريقية الوسطى على أسس سليمة.

٢٥- وأعربت الخبرة المستقلة عن اهتمامها بتنفيذ الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام التي اعتمدها الجمعية الوطنية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. وهذه الخطة، التي تركز على ثلاث ركائز (سياسية واجتماعية واقتصادية) يمكن أن تساعد على تلبية الاحتياجات الحيوية لسكان جمهورية وسط أفريقيا، وخاصة الشباب العاطل عن العمل، تلبية سريعة. ولاحظت الخبرة الرغبة الإجماعية لدى شعب جمهورية وسط أفريقيا في إيلاء الأولوية لقطاعات الصحة والتعليم والأمن والفرص الاقتصادية والعمالة. بيد أنها تشعر بالقلق إزاء التأخير في صرف الأموال وتنفيذ المشاريع. وإذ لاحظت الصلة بين الخطة الوطنية وخارطة طريق العدالة الانتقالية، فإنها شجعت على تعزيز الحكم الرشيد من أجل ضمان التنفيذ السريع للخطة، حيثما أمكن ذلك.

٢٦- وفي حزيران/يونيه ٢٠١٨، اجتمعت الخبرة المستقلة مع المجلس الأعلى للاتصالات أثناء حملة توعية ضد رسائل الكراهية والتحريض على العنف والوصم. وسلّمت بأن الخطاب

المناسب في سياق الأزمة هذا هو أمر أساسي لتحقيق المصالحة لدى الجماعات المختلفة وعرض الجهود التي تبذلها حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى وشركاؤها من أجل السكان عرضاً يتسم بكل شفافية. بيد أنها أشارت إلى المبدأ الأساسي المتمثل في حرية التعبير.

جيم- التعاون الإقليمي من أجل حقوق الإنسان

٢٧- في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٨، اختتمت الخبرة المستقلة زيارة إلى غابون بشأن البعد الإقليمي للأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتأثيرها على حقوق الإنسان. وبينما تقدر الخبرة المستقلة التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بشأن مسائل السلام والأمن على الصعيد الإقليمي، فإنها أكدت على الدور الحاسم الأهمية للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في الحوار من أجل السلام، وفي تحقيق التقدم المحرز في مجال العدالة والمصالحة، وفي تحسين الوضع الإنساني في البلد. وقد سمحت زيارتها التي قامت بها في حزيران/يونيه بتدعيم آرائها وبدعوة دول هذه المنطقة الفرعية إلى تعزيز دعمها لجمهورية أفريقيا الوسطى.

٢٨- وأوصت الخبرة المستقلة باتخاذ تدابير مشتركة بشأن قضايا الترحال وراء المرعى، وأحاطت علماً بنية إنشاء لجان ثنائية وثلاثية، وخاصة مع الكاميرون وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان وتشاد.

٢٩- وفي ليرفيل، أشارت الخبرة المستقلة إلى الدور الحاسم الأهمية الذي يمكن للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، بدعم من مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، أن تقوم به في تنسيق استراتيجيات مكافحة التداول غير المشروع للأسلحة والموارد الطبيعية، والجماعات المسلحة والمرتزقة، ولحماية اللاجئين. وهي تدعو هذه المؤسسات إلى زيادة تعاونها مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وإلى تعزيز تقاسم الخبرات، وخاصة فيما يتعلق بالإصلاح المؤسسي للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وهي تقدّر بصورة خاصة افتتاح مؤتمر القمة المشتركة لرؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في لومي في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٨. وبالمثل، فإنها لا تزال تشجّع مبادرات التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف فيما بين بلدان الجنوب من أجل دعم جمهورية أفريقيا الوسطى والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في إصلاحات كل منهما. كما تؤكد الخبرة المستقلة على أن اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب وآلياتها الخاصة يمكن أن تمارس دوراً داعماً لجمهورية أفريقيا الوسطى. وتعتزم الخبرة المستقلة تعزيز تعاونها هي نفسها مع هذه اللجنة.

٣٠- وأبلغت الخبرة المستقلة بصياغة خطة عمل دون إقليمية من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن. وفي الوقت نفسه، أشارت إلى أهمية التفكير في خطة عمل دون إقليمية بشأن حماية الأطفال، وخاصة فيما يتعلق بالأطفال والنزاعات المسلحة. وناقشت في نيويورك فوائد وضع استراتيجيات تستهدف تبادل بذل الجهود الرامية إلى حماية النساء والأطفال في المنطقة الفرعية. وتعتزم الخبرة المستقلة تطوير التعاون المعزز مع الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح.

٣١- وفي مجال الأمن، ترحب الخبرة المستقلة بالتنظيم القادم لمنتدى دكاك الدولي للسلم والأمن في أفريقيا، والذي يمكن أثناءه بحث تحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وتحقيق الأمن الإقليمي في منطقة وسط أفريقيا الفرعية.

ثالثاً- حالة حقوق الإنسان

٣٢- اتسمت هذه الفترة بزيادة مستمرة في انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان منذ تموز/يوليه ٢٠١٧، وهو أمر يرتبط بانتشار المعارك والهجمات من جانب الجماعات المسلحة المختلفة، ولا سيما ائتلاف ميليشيات أنتي - بالاك وائتلاف ميليشيات سيليكاس السابق. وما زالت التجاوزات الرئيسية تتمثل في أعمال قتل، وأعمال تعذيب، ومعاملة لا إنسانية ومهينة، وأفعال عنف جنسي، وعمليات اختطاف، والحرمان من الحرية وإلقاء القبض بصورة تعسفية، والابتزاز والنهب، وتجنيد الأطفال واستخدامهم، واحتلال المدارس وشن هجمات عليها هي ومراكز صحية ودور عبادة، ومنع وصول المساعدات الإنسانية.

٣٣- وفي الفترة من تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٨، سجلت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى (بعثة مينوسكا) ٤٢٢ ٣ انتهاكاً واعتداءً، تسببت في وقوع ٤٥٧ ٥ ضحية (١٧٧ ٣ رجلاً و٦٦٢ امرأة، و٥٥٠ ولداً، و٢٥٥ فتاة، و٧٠ طفلاً مجهول الهوية، فضلاً عن ٥٦٢ شخصاً بالغاً و١٨١ ضحية أخرى مجهولة الهوية)^(١).

٣٤- وفي عام ٢٠١٨، استمر الوضع في التدهور، وخاصة في بانغي، في أعقاب وقوع هجمات متفرقة وأعمال عنف ضد المدنيين. ولاحظت الخبرة المستقلة أيضاً تصاعد الاشتباكات بين الجماعات المسلحة المختلفة في الجنوب والجنوب الشرقي، فضلاً عن وقوع اشتباكات جديدة في بريا (في الشرق) وفي الشمال الغربي.

٣٥- ومن ناحية أخرى، أدت زيادة اللجوء إلى خطاب الكراهية والتحريض على العنف إلى اشتداد وطأة التمييز والوصم الاجتماعي. فأعمال العنف التي وقعت في بانغي في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠١٨ ومحاولات التلاعب بالسكان من جانب الجماعات المسلحة قد أدت بشكل خاص إلى تعزيز خطر الهجمات القائمة على أساس الدين.

٣٦- وتُعرب الخبرة المستقلة عن قلقها المستمر إزاء عدالة الغوءاء، التي يتولأها بشكل رئيسي أفراد الجماعات المسلحة ويُعبّر عنها بمعاملة قاسية ولاإنسانية ومهينة يوقعونها على أشخاص ضعفاء ومسنّين وعُزّل، وتوقع على أساس اتهامات بالسحر. ورغم المناشدات التي وُجّهت إلى سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى، لا تزال الخبرة تلاحظ أن عدد الحالات يتزايد، دون أن يُقدّم حقاً مرتكبو أعمال العنف هذه إلى العدالة.

٣٧- وعلى المستوى المؤسسي، ترحب الخبرة المستقلة بتعيين أعضاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. ومما يُؤسف له أن الشعور بالأسى قد انتابها، خلال زيارتها في عام ٢٠١٨، لأن اللجنة ليس لديها ميزانية تشغيلية. وهي تقدر

(١) في الفترة من تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٧، سجلت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى (مينوسكا) ٩٧٦ ١ حالة عنف واعتداء تسببت في وقوع ٤٢٣ ٣ ضحية (انظر الوثيقة A/HRC/36/64، الفقرة ٤٢).

الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى (مينوسكا) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأفريقي من أجل تعزيز قدرات أعضاء اللجنة فيما يتعلق بمراقبة حالة حقوق الإنسان وتقديم التقارير عنها، وجهودها الرامية إلى تزويدها ببعض الأجهزة. وقد أبلغت الخبرة المستقلة مؤخراً بإعداد برنامج عمل لهذه اللجنة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢، وقد شجعت أعضاء اللجنة على الانتهاء من وضع هذا البرنامج وعلى نشر محتوياته على نطاق واسع بغية تيسير تعبئة الموارد اللازمة لسير أعمال اللجنة وضمان استقلاليتها. كما أنها تنصح اللجنة بتعزيز تبادل الخبرات مع اللجان الوطنية الأخرى في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٣٨- وفي ٢٩ حزيران/يونيه، نُظمت الدورة الأولى لمنتدى لحقوق الإنسان في بانغي التي حضرها ٧٣ مشاركاً (٥٣ رجلاً و ٢٠ امرأة) من منظمات المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية الدولية، والمنظمات الدينية، وممثلي المجتمع المحلي، والسلطات المحلية. وهذا المنتدى، الذي حظي بدعم من بعثة مينوسكا، يهدف إلى إنشاء إطار يجمع معاً جميع الجهات الفاعلة المعنية بقضايا حقوق الإنسان في بانغي من أجل مناقشة هذه القضايا بشكل دوري.

٣٩- وقد أبلغت الخبرة المستقلة أيضاً بالمناقشات التي بدأت بخصوص وضع سياسة وطنية بشأن حقوق الإنسان، وهي تشجع على الأخذ بمزيد من الشفافية وعلى إشراك جميع الجهات صاحبة المصلحة في هذا السياق.

ألف- التجاوزات التي تُنسب إلى الجماعات المسلحة

٤٠- يُنسب إلى الجماعات المسلحة أكثر من ٦٠ في المائة من انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني. كما أن الزيادة في حالات العنف ترجع بصورة رئيسية إلى اتساع نطاق الاشتباكات بين الجماعات المسلحة والفصائل في مناطق البلد التي كانت في السابق هادئة نسبياً، مثل بانغاسو، ورفاعي وزيمبو (بالجنوب الشرقي) وأليندوا، وكيمي وبومبولو (بجنوب الوسط)، فضلاً عن وقوع اشتباكات منتظمة في بريا (في الوسط) بين ائتلاف ميليشيات أنتي - بالاكا والفصائل المختلفة في ائتلاف سيليكسا السابق. وبالإضافة إلى ذلك، ازداد التوتر في الجزء الشمالي الغربي من البلد بسبب انفصال الجنرال باهار عن الحركة الوطنية لجمهورية وسط أفريقيا من أجل تشكيل الحركة الوطنية لجمهورية أفريقيا الوسطى. كما تُنسب انتهاكات أخرى إلى الاتحاد من أجل السلام وجماعة المطالب الثلاثة وإلى عناصر مسلحة من جماعة البولار (Peuls). وبالإضافة إلى ذلك، فإن العمل المعزز الذي قامت به بعثة مينوسكا في باتانغافو (بالشمال الغربي) قد جعل من الممكن بشكل أفضل توثيق الانتهاكات المرتكبة في مناطق كان من المتعذر الوصول إليها فيما سبق.

٤١- وتشعر الخبرة المستقلة بالغضب إزاء تمكّن الجماعات المسلحة من ممارسة مهام قضائية بحكم الواقع، تتجلى في عمليات احتجاز غير قانونية وتعسفية، قد تكون مشابهة في بعض الأحيان لحالات اختطاف. وهي يساورها القلق بشكل خاص إزاء الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال، والعنف ضد المرأة، وتحدد الهجمات على الزعماء الدينيين منذ بداية عام ٢٠١٨، وخاصة في أيار/مايو في بانغي وفي حزيران/يونيه في بامباري.

٤٢- وتلاحظ الخبرة المستقلة أن هذه الحالة تتعارض مع الالتزامات التي تعهدت بمقتضاها الجماعات المسلحة بالتحويل إلى السلام وتكشف عن حدود الخيار العسكري فيما يتعلق بالحد من نفوذها. وهي تدل أيضاً على ازدياد الجماعات المسلحة بحماية المدنيين واحترام القانون

الدولي الإنساني، على الرغم من توجيه رسالة مفادها أن بعض الانتهاكات يمكن أن تشكل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وتقدر الخبرة المستقلة النداءات الموجهة من السلطات الوطنية والمجتمع الدولي إلى هذه الجماعات المسلحة، ولكنها تلاحظ أنها لا تكفي لتهدئة التوترات وأنه ينبغي تنفيذ استراتيجيات تكميلية من أجل وقف أعمال العنف.

٤٣ - ويبدو أيضاً أن تعزيز موقف قوة الأمم المتحدة بموجب القرار ٢٣٨٧ (٢٠١٧)، الذي اعتمدته مجلس الأمن في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ من أجل مواجهة الانتهاكات التي ترتكبها الجماعات المسلحة، يفسر الزيادة في الهجمات التي تُشن ضد قوات حفظ السلام. فمنذ تموز/يوليه ٢٠١٧، قُتل عشرة أشخاص من حفظة السلام. وتدين الخبرة المستقلة هذه الهجمات ضد قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، والتي يمكن أن تشكل جرائم حرب.

٤٤ - ووجه انتباه الخبرة المستقلة في عدة مناطق إلى حالات معاملة قاسية ولا إنسانية ارتكبتها الجماعات المسلحة على أساس اتهامات بممارسة السحر. وتتعلق هذه الادعاءات بشكل خاص بمنطقة مبومو (في الجنوب الغربي) حيث حدثت، في ٥ أيار/مايو في بيمبا، أن قامت عناصر ميليشيات أنتي - بالাকা بقيادة بينو - بينو بقتل ثماني نساء اتُهمن بالسحر، كما حدثت في ٣٠ أيار/مايو في بانغاسو (بالجنوب الشرقي)، أن قامت عناصر ميليشيات أنتي - بالাকা بقيادة لاين روجر بقتل امرأة للأسباب ذاتها. وتوجد ادعاءات أخرى تتعلق بمدينة بريا (بالمنطقة الوسطى الشرقية)، حيث قامت عناصر الجبهة الشعبية لنهضة جمهورية أفريقيا الوسطى بقيادة الجنرال علي أوستا بتعريض ثلاثة رجال لمعاملة قاسية ولا إنسانية في أيار/مايو وبقتل امرأة في ٣ حزيران/يونيه، وهم جميعاً متهمون بممارسة السحر. كما تم الإبلاغ عن هذه الانتهاكات في باتانغافو (بالشمال الغربي) في ٣ و ٢٨ أيار/مايو، عندما ادّعى أن عناصر ميليشيات أنتي - بالাকা قد هددوا امرأة عمرها ٣٢ عاماً وقتلوا امرأة عمرها ٦٠ عاماً متهمتين بممارسة السحر.

٤٥ - وتلاحظ الخبرة المستقلة أن هذه الظاهرة ليست جديدة (انظر الوثيقة A/36/64، الفقرات ٥٩-٦٢)، ولكن هذه الأمثلة توضح أن هذه الانتهاكات التي تتزايد عدداً باستمرار تقوّض بشكل منتظم التماسك الاجتماعي وتخفي أعمال العنف المرتبطة بالصراع. وتؤكد الخبرة المستقلة من جديد لسلطات جمهورية أفريقيا الوسطى واجبتها المتمثل في مضاعفة جهودها لوضع حد فوري لعدالة الغوغاء هذه وفي تحديد المسؤوليات الجنائية للجناة عن هذه الأفعال. وهي تدعو بعثة مينوسكا إلى العمل مع السلطات لتنظيم حملات توعية ولبدء في عملية تفكير وطني بشأن هذه المسألة.

باء- الانتهاكات التي تُنسب إلى السلطات الوطنية

٤٦ - بذلت دولة وسط أفريقيا جهوداً لحماية السكان ونشر الإدارة وقوات الأمن الوطني في بعض المناطق. ومع ذلك، فإن العدد غير الكافي من الموظفين في بعض المناطق بسبب انعدام الأمن أو بسبب عدم توافر وسائل كافية تمكّن الموظفين من أداء مهامهم يؤدي إلى وقوع العديد من انتهاكات حقوق الإنسان من جانب السلطات الوطنية. ولا يزال غياب العاملين بالقضاء الجنائي في بعض المناطق يؤثر على طول الفترات التي تُقضى في الاحتجاز السابق للمحاكمة. وبالمثل، فإنه يحد من إمكانية الوصول إلى العدالة ومن حق الشخص في أن يجري إبلاغه على الفور، وبلغة يفهمها وبطريقة تفصيلية، بطبيعة وأسباب التهمة الموجهة إليه.

٤٧- وفي شباط/فبراير ٢٠١٨، أعربت الخبيرة المستقلة عن أسفها لغياب القضاة، المعاد توزيعهم، في مدن باوا وبوسانغوا وبريا. وقد لاحظت، أثناء زيارتها إلى باوا، أن مقر سجن باوا الجديد فارغ، بسبب عدم وجود حراس للسجن. ثم زارت مقر الدرك الذي لا يزال، رغم وقوع عملية هروب منه مؤخراً، يأوي ١٦ شخصاً محتجزاً يتقاسمون نفس المكان، بمن في ذلك خمس نساء، من بينهن امرأة حامل في الشهر الرابع. وفي حزيران/يونيه، ذهبت الخبيرة المستقلة إلى بانغاسو، حيث سمعت أيضاً السلطات المحلية تعرب عن أسفها لعدم وجود قضاة في المدينة منذ عام تقريباً، ما يفسح المجال للإفلات من العقاب. وإدراكاً من الخبيرة المستقلة للمخاطر الأمنية، كما حدث في بامباري حيث نُهبت المحكمة في أيار/مايو ٢٠١٨، فإنها دعت القضاة إلى التحلي بالشجاعة والالتحاق دون مزيد من التأخير بالسلطات الإدارية وسلطات المحافظات الموجودة بالفعل في المناطق.

٤٨- وأبلغت الخبيرة المستقلة بوجود القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى التي قامت بتشكيلها حديثاً بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب العسكري في جمهورية أفريقيا الوسطى (من المقرر أن ينتهي تدريب الكتيبة الثالثة في آب/أغسطس ٢٠١٨) وكذلك مدربون روس، في سيوت، وفي أوبو منذ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، وفي باوا منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، وفي بانغاسو منذ ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٨. ويبدو من الضروري زيادة رصد العمليات التي تقوم بها هذه القوات، في ظل إيلاء الاحترام الضروري لحقوق الإنسان ولتطبيق سياسة العناية الواجبة على حقوق الإنسان. وأشار إلى نقص الموارد اللوجستية للقوات المسلحة، اللازمة لنشر وتسكين جيش يقوم بدور الحامية. وهي تقدر الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لمعالجة هذه الاحتياجات وتشجع على تنظيم تدريب منتظم بشأن حقوق الإنسان بغية منع أخطار حدوث انتهاكات.

٤٩- وتوجد في بانغي أساساً قوات الأمن الداخلي لجمهورية أفريقيا الوسطى. ودكرت الخبيرة المستقلة بأهمية تقييم وتخفيف المخاطر المرتبطة بتغيير حماية المدنيين أثناء العمليات الأمنية في العاصمة، وكذلك بالتحدي المتمثل في الحفاظ على حرية الحركة بين حي PK5 وباقي المدينة.

جيم- العنف الجنسي وحالات الاستغلال والاعتداء الجنسيين

٥٠- لم يتوقف العنف الجنسي المرتبط بالصراع عن التصاعد في عام ٢٠١٧ وفقاً للأمم المتحدة، التي وثقت ٣٠٨ حالات مرتكبة ضد ١٥٥ امرأة و١٣٨ فتاة و١٣ رجلاً وولدين اثنين (انظر الوثيقة S/2018/250)^(٢). ولا تزال أعمال العنف هذه تصدر عن الجماعات المسلحة التالية: ائتلاف ميليشيات سيليك السابق وميليشيات أنتي - بالاك وجيش الرب للمقاومة وجماعة المطالب الثلاثة، الموجودة في جميع المناطق. وتمثلت هذه الأعمال في حالات اغتصاب، وحالات اغتصاب جماعي، وحالات اختطاف وزواج قسري. ولا تزال الخبيرة المستقلة تشعر بالقلق إزاء الادعاءات القائلة بوقوع اغتصاب لفتيات تجنّدهن الجماعات المسلحة (٤٨ فتاة من أصل ١٣٨ حالة جرى الإبلاغ عنها في عام ٢٠١٧) (المرجع نفسه).

(٢) في عام ٢٠١٦، وثقت بعثة مينوسكا وقوع ١٧٩ حالة عنف جنسي مرتبطة بالصراع ارتكبت ضد ٩٢ امرأة و٨٦ فتاة وولد واحد.

٥١- وقد عاجلت الوحدة المشتركة للتدخل السريع في حالات الاعتداء الجنسي على النساء والأطفال وقمع هذه الحالات أكثر من ٣٠٠ شكوى منذ حزيران/يونيه ٢٠١٧، ولكن قلة منها أسفرت عن المقاضاة بشأنها. وتشجع الخبرة المستقلة على زيادة التعاون بين هذه الوحدة والمحكمة الجنائية الخاصة من أجل معالجة هذه الحالات، وإتمام التعيينات داخل الوحدة، وتخصيص ميزانية كافية لها. وفي نيويورك، اجتمعت الخبرة مع الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، وهي تعترم تعزيز تعاونهما في مجال نشاط الدعوة المشترك من أجل حماية وتمكين ضحايا العنف الجنسي. وهي تدعو الحكومة إلى أن تفعل الشيء نفسه وأن تواصل تعاونها مع فريق الخبراء المعني بسيادة القانون وبالمسائل المتعلقة بأفعال العنف الجنسي المرتكبة أثناء النزاع.

٥٢- وعلى المستوى المؤسسي، أبلغت الخبرة المستقلة بتوقيع أمر في ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٨ يقضي بالاستعاضة عن اللجنة الوطنية لمكافحة الممارسات التقليدية الضارة بالمرأة باللجنة الوطنية والتقنية لمكافحة العنف الجنساني والممارسات التقليدية الضارة وزواج الأطفال في جمهورية أفريقيا الوسطى وذلك لتوسيع نطاق اختصاصات هذه اللجنة.

٥٣- وفيما يتعلق بادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين من جانب القوات الدولية، رأت الخبرة المستقلة أن من غير المقبول حدوث حالات من هذا القبيل. غير أنها أحاطت علماً بالجهود التي تبذلها بعثة مينوسكا لزيادة الوعي لدى القوات الدولية التابعة للأمم المتحدة ولمنع حدوث هذه الحالات ومعالجتها عند حدوثها. وبعد إبلاغ الخبرة المستقلة بالحالات المبلغ عنها في عام ٢٠١٨ وبما قامت به بعثة مينوسكا من متابعة لدى الدول التي ينطوي هذا النوع من الادعاءات على رعاياها، أكدت الخبرة على أهمية ضمان تقديم المساعدة القانونية إلى الضحايا وتعزيز المساعدة الطبية والمعالجة النفسية. وتؤكد الخبرة بأن أي إجراء متخذ يجب أن يركز على حقوق الإنسان وأن يركز قبل كل شيء على الضحايا، وفقاً لمبادئ عدم الإضرار والسرية والموافقة المستنيرة، بما يحقق المصالح الفضل للضحية. ومن شأن هذا النهج أن يمكّن الأمم المتحدة ليس فقط من الدخول في حوار مع الدول بشأن التزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان ولكن أيضاً من وضع استراتيجيات شاملة تعالج حالات الاستغلال والعنف الجنسيين كما تعالج انتهاكات حقوق الإنسان التي تسبب وقوع هذه الحالات أو تنتج عنها.

دال- حقوق المرأة

٥٤- في آذار/مارس ٢٠١٨، ناقشت الخبرة المستقلة مع الجمعيات النسائية في بانغي موضوع الحماية والأنشطة المضطّعة بها لصالح إحلال السلام والأمن. واجتمعت أيضاً مع النساء المشرديات في باوا وبريا وبانغاسو، اللواتي تكشف حالة مواردهن المحدودة للغاية بالنسبة إلى الاحتياجات من المساعدة المتعددة الأطراف عن مستويات من الفقر لم يسبق لها مثيل. ومن الضروري أن توضع في الحسبان احتياجات النساء والبنات الريفيات، وخصوصاً الأشخاص المشردين، على جميع مستويات مشاريع المساعدة الإنسانية والتنمية الاقتصادية، وكذلك في عمليات السلام على الصعيدين المحلي والوطني وأنشطة العدالة الانتقالية.

٥٥- وتود الخبرة المستقلة بصفة خاصة أن تؤكد على مثال بانغاسو، حيث قدمت إليها النساء والبنات مشروعاً لبناء السلام عن طريق أنشطة مدرة للدخل يُبحث له عن تمويل. وهي

تعرب عن دعمها الكامل لهذا النوع من المشاريع، الذي يمكن اعتباره وسيلة متواضعة لتقديم التعويضات بصورة جماعية إلى ضحايا العنف في بانغاسو، ولتحقيق المصالحة في المجتمعات المنقسمة ولتلبية احتياجات التدريب والتمكين. وتشجع الخبرة الدولة والشركاء الدوليين على دعم هذا المشروع كجزء من استراتيجية محلية للعدالة الانتقالية تنطبق على السياق المتعلق ببانغاسو.

٥٦- وفي بانغي، شجعت الخبرة المستقلة القيادات النسائية على زيارة الأقاليم من أجل معرفة احتياجات النساء وآرائهن بغية تأكيدها في جميع هيئات صنع القرار. وقد أبلغت الخبرة بإنشاء المرصد الوطني للمساواة بين الرجل والمرأة كهيئة مستقلة لمتابعة وتقييم تنفيذ قانون المساواة بين الجنسين. غير أنها تأسف إزاء التأخير في اعتماد المرسوم المتعلق بتنفيذ إنشاء المرصد، ما يحول دون تشغيله.

٥٧- وخلال الحوار التفاعلي الرفيع المستوى بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى الذي أُجري في جنيف في ٢١ آذار/مارس ٢٠١٨، شجعت الخبرة المستقلة على تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن على الصعيدين الوطني والإقليمي، وعلى التوثيق المستمر لأعمال العنف وتأثير الصراع على النساء والبنات. كما دعت إلى توفير حماية أفضل للنساء والبنات وإلى مشاركتهن الكاملة في مفاوضات السلام.

هاء- حالة الأطفال

٥٨- تأسف الخبرة المستقلة لأن وضع الأطفال في جمهورية وسط أفريقيا لا يزال حرجاً. وضمت صوتها إلى الملاحظات الختامية للجنة حقوق الطفل بشأن التقرير الدوري الثاني المقدم من جمهورية أفريقيا الوسطى المؤرخ ٨ مارس ٢٠١٧ (الوثيقة CRC/C/CAF/CO/2).

٥٩- وعلى الرغم من العدد الكبير للأطفال المسرحين من الجماعات المسلحة، تلاحظ الخبرة المستقلة أن تصاعد الصراع من جديد يكشف عن عمليات تجنيد جديدة للأطفال، في تحدٍ للاتفاقات الموقعة أثناء انعقاد منتدى بانغي المعني بالمصالحة الوطنية وللصكوك القانونية الأخرى المتعلقة بحماية الأطفال. وفي عام ٢٠١٧، شهدت جمهورية أفريقيا الوسطى زيادة كبيرة في أعداد الأطفال الذين جندتهم الجماعات المسلحة، انطوت على قرابة ٢٩٩ طفلاً (١٩٦ ولداً و١٠٣ فتيات)، فضلاً عن ١٠٤ حالات قتل وتشويه، و١٣٨ حالة عنف جنسي، و٤٣ حالة اختطاف، و٢٨ اعتداء على مدارس، و١٩ حالة اعتداء على مستشفيات، و١٠١ حالة من حالات منع وصول المساعدات الإنسانية إلى الأطفال (انظر الوثيقة A/72/865-S/2018/465). وقد أحاطت الخبرة المستقلة علماً بخطة العمل التي وقعت عليها في ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٨ الجماعة المسلحة المسماة الحركة الوطنية لجمهورية أفريقيا الوسطى من أجل وضع حد للانتهاكات الجسيمة الستة ضد الأطفال، وهي تشجع على تنفيذ هذه الخطة بسرعة. وأبلغت الخبرة أيضاً بأن مشاريع إعادة الإدماج الاجتماعي والمساعدة النفسية لا تزال غير كافية وأن المشروع الريادي المتعلق بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن بالنسبة للقاصرين لم يُنفذ حتى الآن.

٦٠- وبالتعاون مع الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، تعزم الخبرة المستقلة تعزيز نشاط الدعوة من أجل حماية الأطفال في جمهورية وسط أفريقيا بغية زيادة توعية الأشخاص بالانتهاكات الستة الخطيرة التي قد تؤثر على الأطفال أثناء النزاع المسلح.

٦١- وفيما يتعلق بالوضع الجغرافي لجمهورية أفريقيا الوسطى، توصي الخبرة المستقلة، فيما يخص مسألة حماية الأطفال، أن تُثار هذه المسألة على الصعيد الإقليمي بغية إعداد خطة عمل لحماية الأطفال في وسط أفريقيا. وفي هذا الصدد، تلاحظ الخبرة الدور الذي يمكن أن تمارسه الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في صياغة هذه الخطة الاستراتيجية، وكذلك دور الدول التي تحشد قواها من أجل حماية الأطفال، وذلك بغية توفير الدعم السياسي والتقني والمالي الضروري لبرامج جمهورية أفريقيا الوسطى المتعلقة بإعادة إدماج الأطفال المسرّحين.

واو- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

٦٢- أحاطت الخبرة المستقلة علماً على النحو الواجب بالنظر في التقرير الأولي لجمهورية أفريقيا الوسطى بشأن تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في آذار/مارس ٢٠١٨، من جانب اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (انظر الوثيقة E/C.12/CAF/CO/1). وقد قامت، في بانغي في حزيران/يونيه، بدعوة السلطات التي التقت بها إلى بذل أقصى جهد ممكن للوفاء بالتزاماتها بموجب العهد واتباع توصيات اللجنة. كما أكدت الخبرة على الصلة بين هذه التوصيات والأهداف الإنمائية للألفية.

٦٣- وتدعم الخبرة المستقلة الاعتبارات التي أخذت بها اللجنة بشأن تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والرامية إلى معالجة أسباب معينة للنزاع (المرجع نفسه، الفقرة ١٠)، وخاصة عدم المساواة في المعاملة أو الاستيلاء على الموارد من جانب قلة صغيرة. كما تشارك الخبرة اللجنة آراءها بشأن مكانة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في العدالة الانتقالية، وخاصة عمليات جبر الضرر لصالح الضحايا وضمانات عدم التكرار.

٦٤- وأحاطت الخبرة المستقلة علماً على النحو الواجب بالخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام (٢٠١٧-٢٠٢١)، التي تهدف إلى دعم الإصلاحات التي لا بد منها في مجال تحقيق الأمن لمواطني جمهورية أفريقيا الوسطى والمصالحة الوطنية وإعادة انتشار أجهزة الدولة، وإنعاش القطاعات الإنتاجية. بيد أنها تشعر بالقلق إزاء التأخير في التنفيذ. وقد دعت محاورها بصفة خاصة إلى وضع نهج برنامجي للعدالة الانتقالية، يربط بين الركيزتين الثانية والثالثة للخطة (العقد الاجتماعي والانتعاش الاقتصادي) وإجراءات استعادة السلام والأمن من أجل تيسير المصالحة.

٦٥- وأعربت الخبرة المستقلة بوجه خاص أثناء زيارتها إلى الأقاليم عن أسفها لأن الخدمات الاجتماعية الأساسية، مثل التعليم والصحة والمياه ومرافق الصرف الصحي، إما أنها لا تزال غير كافية أو أن الذي يقدمها هو منظمات إنسانية. وهي تؤكد بشكل خاص على احترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأشخاص المشردين واللاجئين من أجل تعزيز إعادة إدماجهم في مجتمعهم الأصلي.

٦٦- وإن الخبرة المستقلة، وقد تأثرت أيضاً بالصلة بين استغلال الموارد الطبيعية وعنّف النزاعات، تقدّر التوصية التي قدمتها اللجنة إلى الدولة والتي تدعو إلى ضمان الشفافية وإمكانية التتبع في إدارة الإيرادات المتأتية من استغلال الموارد الطبيعية أو من المساعدة الخارجية (الوثيقة E/C.12/CAF/CO/1، الفقرة ١٥(ب)). وهي توصي بإجراء دراسات متعمقة بشأن إدارة الموارد في هذا الاتجاه، وأن يشارك القطاع الخاص بشكل أكبر في حماية وتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

رابعاً- الحالة الإنسانية

ألف- ملاحظات

٦٧- لم تتحسن الحالة الإنسانية ولا تزال تدعو إلى القلق البالغ. ففي حزيران/يونيه ٢٠١٨، سجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وجود ٦٥٣ ٨٩٠ شخصاً من الأشخاص المشردين داخلياً و ٥٨٤ ٠٠٠ لاجئ من جمهورية أفريقيا الوسطى. كما ارتفع عدد الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية من ٢,٢ مليون إلى ٢,٥ مليون شخص، أي أكثر من نصف سكان جمهورية أفريقيا الوسطى^(٣).

٦٨- وتقدر تكلفة خطة الاستجابة الإنسانية في حزيران/يونيه ٢٠١٨ بمبلغ ٥١٥,٦ مليون دولار^(٤). وتأسف الخبرة المستقلة أسفاً شديداً لأنه في حزيران/يونيه ٢٠١٨، كان قد جرى تعبئة نسبة ٢٣ في المائة فقط من الأموال. وهي تدعم بشكل كامل نشاط الدعوة الإنساني الرامي إلى ضمان إيجاد تمويل موثوق به ويمكن التنبؤ به من أجل مساعدة الـ ١,٩ مليون شخص من سكان جمهورية أفريقيا الوسطى المستهدفين بهذه الخطة. وفيما يتعلق بالاحتياجات المحددة، أكدت الخبرة على أن الأشخاص ذوي الإعاقة يواجهون تحديات أكبر بكثير للحصول على الغذاء وخدمات الصرف الصحي والمساعدة الطبية. كما تلاحظ أهمية تعزيز التدابير الرامية إلى توفير إمكانية وصول ضحايا الأزمة إلى المساعدة النفسية.

٦٩- وتستنكر الخبرة المستقلة الظاهرة غير المقبولة المتمثلة في نهب موظفي المساعدة الإنسانية والاعتداء عليهم وعلى معداتهم. ففي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠١٨، ارتكب ١٥٠ فعلاً من أفعال العنف ضد جهات فاعلة إنسانية أو ضد ممتلكات أعمال إنسانية، وفقد أربعة من موظفي المساعدة الإنسانية حياتهم في إطار القيام بمهامهم. وهي تأسف، على وجه الخصوص، للهجوم الذي وقع في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٨ في محيط بلدة ماركوندا (بالشمال الغربي)، والذي قُتل أثناءه خمسة من ممثلي التعليم الوطني وخبير استشاري من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). وفيما يتعلق بإمكانية الحصول على الغذاء، أبلغت الخبرة بأن مستودعات "بانغاسو" (بالجنوب الشرقي) التابعة لبرنامج الأغذية العالمي قد تعرضت للنهب عدة مرات على أيدي عناصر ميليشيات أنتي - بالাকা.

٧٠- وفيما يتعلق بالخدمات الصحية، تدين الخبرة المستقلة بشدة الاعتداء على مستشفى زيمو في ١١ تموز/يوليه ٢٠١٧ على يد أحد عناصر ميليشيات أنتي - بالাকা، الذي قُتل طفلاً مسلماً عمره عام واحد. وقد هوجم المستشفى نفسه مرة أخرى في ١٧ آب/أغسطس على أيدي عناصر مسلحة تتبع جماعة البولار (Peuls)، قتلوا فيه ١١ مدنياً على الأقل. وفي أواخر آب/أغسطس، منعت عناصر من ميليشيات أنتي - بالাকা المسلمين من دخول هذا المستشفى. كما تعرب الخبرة المستقلة عن استيائها للهجوم على مستشفى إبي (في الوسط) في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، والذي أسفر عن مقتل ١٧ مدنياً، وكذلك الهجوم على

(٣) Bureau de la coordination des affaires humanitaires, « République centrafricaine », Bulletin humanitaire, n° 36 (juin 2018).

(٤) في عام ٢٠١٧، قُدرت تكلفة خطة الاستجابة الإنسانية بمبلغ ٣٩٩ مليون دولار.

المستشفى المجتمعي في بانغي، في أيار/مايو ٢٠١٨، على أيدي أفراد يسعون إلى الهجوم على الضحايا المسلمين الذين كانوا يتلقون الرعاية، ما أدى إلى إعدام أحد العاملين المقدمين للرعاية. وفي ٧ حزيران/يونيه، دخلت عناصر مسلحة مستشفى بامباري وهددت الطاقم الطبي والمرضى، ما أدى إلى هروب نحو ٣٠ مريضاً من المرضى الضعفاء الحال.

٧١- وتشير الخبرة المستقلة إلى أن هذه الأفعال غير المقبولة تكشف عن وجود درجة كبيرة من عدم الإنسانية لدى مرتكبيها وأنهم سيُعتبرون مسؤولين عنها. وهي تلاحظ أيضاً أن هذه الحالة لا تؤدي إلا إلى تفاقم الحالة الكارثية أصلاً للهيكل الصحية، التي تتصف نسبة ٧٠ في المائة منها بأنها متضررة أو لا تعمل، وتفاقم نقص الموظفين الطبيين في جمهورية أفريقيا الوسطى. وتذكّر الخبرة بأن الهجمات على المستشفيات يمكن أن تشكل جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية ويجب أن تخضع لتحقيقات قضائية.

باء- اللاجئين والأشخاص المشردون

٧٢- لا تزال أوضاع عودة اللاجئين والأشخاص المشردين صعبة في عام ٢٠١٨ بسبب وجود الجماعات المسلحة على ما يقرب من ٨٠ في المائة من أراضي جمهورية أفريقيا الوسطى. ولا تزال ميليشيات أنتي - بالাকা واتحاد ميليشيات سليكا السابق هي المرتكبة الرئيسية للانتهاكات ضد الأشخاص المشردين والمعادين إلى الوطن. ومنذ عام ٢٠١٦، وفقاً لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، عاد أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ من المشردين و ٩٣ ٠٠٠ لاجئ إلى مناطقهم الأصلية، وخاصة إلى محافظات الغرب وبانغي.

٧٣- وتأسف الخبرة المستقلة للتأثير السلبي للهجمات على مخيمات الأشخاص المشردين داخلياً. ففي ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٨، هاجم الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى مخيم تاغبارا وقتل ٢٣ شخصاً، بينهم ثلاثة أطفال وأربع نساء. وفي أيار/مايو ٢٠١٨، كان ما يقرب من ١٠ ٠٠٠ شخص من المشردين في موقع إبي (بالوسط) قد ظلوا محرومين من حرية التنقل منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ بسبب وجود جماعات مسلحة حول المخيم يمنعونهم من مزاوله أنشطتهم المتعلقة بزراعة الكفاف ويتسببون في استمرار خطر جدي قوامه انعدام الأمن الغذائي. ولوحظ وجود حالة مماثلة في مدينة باوا في شباط/فبراير ٢٠١٨، ولكن يبدو أنه تم حلها بفعل وصول القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى إلى المدينة.

٧٤- وفي ليرفيل، تلقت الخبرة المستقلة معلومات مثيرة للقلق بشأن حالة لاجئي جمهورية وسط أفريقيا في الدول المجاورة. وجرى تنبيهها إلى الحالة الحرجة للنساء اللاجئات في المنطقة الفرعية والمستوى المنخفض للمساعدة المقدمة إليهن.

٧٥- وتذكّر الخبرة المستقلة بأهمية إشراك جميع اللاجئين في عملية إحلال السلام والأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى. وهي تصر على أن تُؤخذ في الحسبان سياسة وطنية بشأن العودة تقوم على احتياجات الأشخاص المشردين واللاجئين في خارطة طريق للعدالة الانتقالية، تكون بمثابة ضمان لعدم التكرار.

خامساً- العدالة الانتقالية

٧٦- تشمل العدالة الانتقالية مجموعة من العمليات والآليات التي ينفذها المجتمع لمحاولة مواجهة الانتهاكات الجماعية المرتكبة في الماضي، وذلك بغية تحديد المسؤولين وتحقيق العدالة والتمكين من تحقيق المصالحة. وقد استمعت الخبرة المستقلة، أثناء زيارتها، إلى نية الحكومة وضع استراتيجية للعدالة الانتقالية تجمع بين الآليات القضائية، مثل المحكمة الجنائية الخاصة، وغير القضائية، مثل لجنة الحقيقة والعدالة وجبر الضرر والمصالحة، وضمانات عدم التكرار، بما في ذلك الإصلاحات المؤسسية، وتدابير جبر الضرر. ودعت الخبرة الشركاء الدوليين إلى دعم هذه الإرادة.

٧٧- وكان الهدف من البعثات التي قامت بها الخبرة المستقلة هي شرح التكامل بين آليات كل ركيزة من ركائز العدالة الانتقالية والحاجة إلى تنسيق تنفيذ هذه الآليات من أجل طمأنة المانحين، ونيل تأييدهم لخارطة طريق أوضح، والسماح بإيجاد تمويل متزامن للإجراءات التكميلية.

ألف- الوضع الراهن

٧٨- نشأت الصراعات في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى حد كبير عن الإفلات من العقاب، وسوء تصريف شؤون الحكم، والفقر، والتفاوتات الإقليمية، وعدم المساواة في المعاملة. وتمثل استنتاجات منتدى بانغي المعني بالمصالحة الوطنية والخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام العنصرين اللذين تقوم عليهما استراتيجية العدالة الانتقالية والمصالحة. وهما لا يزالان إلى حد كبير غير متنازع عليهما ومحظيان بدفاع جميع الجهات صاحبة المصلحة عنهما، ما يوحي بأن تنفيذهما يُنتظر أن يقلل من الشرخ الاجتماعي ويلبي توقعات السكان. وقد شجعت الخبرة المستقلة الحكومة على تقييم الأنشطة المنفذة والتعريف بها أو الإسراع بتنفيذها.

٧٩- وينبغي أن يؤدي مجرد التنفيذ المنسق لجميع ركائز العدالة الانتقالية^(٥) إلى التصدي لأسباب الصراعات وكذلك إلى ضمان إحلال السلام. وقد اقترحت في تقرير مشروع عملية المسح (Projet Mapping)^(٦)، الذي نُشر في أيار/مايو ٢٠١٧، عملية تنفيذ مرحلية يتصدرها في المقام الأول تنفيذ مكونات العدالة الانتقالية مثل عمليات المقاضاة وبرامج التدقيق ("الفحص vetting"). وإذ قامت الخبرة المستقلة بتحليل الإجراءات المتوقعة في جمهورية أفريقيا الوسطى في إطار كل ركيزة، فإنها لاحظت أنه جرى بالفعل إحراز تقدم في الميدان القضائي وفي مجالي الإصلاحات المؤسسية والأمن. وهي توصي الآن بتعزيز هذه الجهود وتكتملها بإجراءات منبثقة عن الحق في معرفة الحقيقة والحق في الحصول على جبر للضرر.

(٥) الركائز الأربع للعدالة الانتقالية هي الحق في معرفة الحقيقة، ومكافحة الإفلات من العقاب، والحق في العدالة، وضمانات عدم التكرار بما في ذلك الإصلاحات الدستورية، والحق في جبر الضرر.

(٦) Organisation des Nations Unies, «République centrafricaine 2003-2005: rapport du Projet Mapping documentant les violations graves du droit international des droits de l'homme et du droit international humanitaire commises sur le territoire de la République centrafricaine de janvier 2003 à décembre 2015», mai 2017. Disponible à l'adresse suivante: www.ohchr.org/Documents/Countries/CF/Mapping2003-2015/2017CAR_Mapping_Report_FR.pdf

٨٠- وفيما يتعلق بمكافحة الإفلات من العقاب، أحاطت الخبرة المستقلة علماً بقرارات محاكم الجنايات في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ والتي هي موضع تقدير من جانب أغلبية سكان جمهورية أفريقيا الوسطى وبعقد جلسات جنائية في تموز/يوليه ٢٠١٨. ومع ذلك، فإنها تشعر بالقلق إزاء ما لوحظ من أوجه قصور في حماية الضحايا والشهود المشاركين في الإجراءات القضائية. ورحبت بالبداية الوشيكة لتحقيق المحكمة الجنائية الخاصة، بعد اعتماد القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، وشجعت الخبرة الجهات المانحة على ضمان التمويل المستمر لها بغية تمكين العاملين فيها من التركيز على العمل القضائي. وأحاطت الخبرة المستقلة علماً بانطلاق صندوق مساعدة الضحايا التابع للمحكمة الجنائية الدولية في إطار محاكمة جان - بيير بيمبا غومبو، وهي توجّه نداءً إلى المساهمين لهذا الغرض. وبالإضافة إلى ذلك، كررت الخبرة التأكيد على أهمية احترام استقلال القضاء والمساعدة القانونية وتدابير جبر الضرر المستقلة نتيجة لما يصدر من قرارات قضائية.

٨١- وفيما يتعلق بضمانات عدم التكرار، تتعلق أوجه التقدم الرئيسية بإصلاح قطاع الأمن. وتقدير الخبرة المستقلة نتائج عملية إصلاح القوات الوطنية وتدريب ونشر ثلاث كتائب من القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى والتدريب الجاري لـ ٥٠٠ فرد من أفراد الشرطة والدرك. وقد تأخر البدء في تنفيذ مشروع نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن. وأشادت الخبرة بالتعزيز المؤسسي المؤاتي لحقوق الإنسان الناتج عن تعزيز التعاون مع هيئات المعاهدات وإنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. غير أنها تأسف لأن هذه اللجنة لا تتمتع هي وأعضاؤها بالمكانة أو بالإمكانات المناسبة لضمان فعاليتهم واستقلاليتهم. ومع أنها لاحظت حدوث تقدم في استعادة سلطة الدولة، وإعادة نشر الإدارة القضائية وإدارة السجون، وبناء وإعادة تأهيل السجون، فإنها تأسف لما لاحظته من أنه في المدن التي توجد فيها السلطات المحلية لم يعد بعض القضاة وبعض العاملين في السجون إلى وظائفهم بعد. وأخيراً، شجعت الخبرة السلطات الوطنية على البدء بسرعة في إصلاح القضاء، وعلى وضع استراتيجية لحقوق الإنسان وسياسة وطنية بشأن عودة الأشخاص النازحين واللاجئين. كما أحاطت علماً بإنشاء المجلس الأعلى للاتصالات والهيئة العليا للحكم الرشيد.

٨٢- وقد وافق منتدى بانغي المعني بالمصالحة الوطنية في عام ٢٠١٥ موافقة أولية على لجنة الحقيقة والعدالة وجبر الضرر والمصالحة (لجنة الحقيقة) ولكنه لم يفصل صلاحياتها. وفي عام ٢٠١٧، اعتمدت الحكومة مرسوماً بإنشاء لجنة توجيهية للنظر في ولاية هذه اللجنة. وبعد التأخير في بدء أنشطة اللجنة التوجيهية، صدر مرسوم موقع في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٨ يمدد ولاية هذه اللجنة الأخيرة بمقدار ثلاثة أشهر من أجل تنفيذ أعمالها المتوخاة في إطار المرسوم التأسيسي للجنة التوجيهية، وخاصة تنظيم مشاورات واسعة بشأن التوقعات الحقيقية للسكان فيما يتعلق بلجنة الحقيقة. وأكدت الخبرة المستقلة بشكل صريح على أن المشاورات يجب أن تشمل الضحايا ومنظمات المجتمع المدني واللاجئين وأن تتوخى الوقت الكافي لإدخال عناصر هامة في الولاية الأساسية للجنة الحقيقة تسمح لها مثلاً بتلقي معلومات مرتدة عن بعض الاختصاصات المقترحة، بمجرد أن يجري تعريفها. وأشارت الخبرة أيضاً إلى أن الجهات صاحبة المصلحة في المبادرة الأفريقية لإحلال السلام والمصالحة وفي اتفاقات السلام المحلية يجب أن تأخذ في الحسبان الخيارات الشعبية المعبر عنها بشأن اختصاصات اللجنة. وأبلغت الخبرة أيضاً بسير

العمل في ١٦ لجنة محلية لإحلال السلام والمصالحة، باعتبارها مراكز لمبادرات السلام المحلية تركز على إشكالية تنقل الأشخاص والبضائع بحرية، وتحقيق التعايش السلمي للمجتمعات المحلية والطوائف، وعودة الأشخاص المشردين واللاجئين، وقبول السلطات الجديدة في المحافظات. ومع ذلك، فقد أُبلغت بالصعوبات التقنية والتشغيلية التي واجهتها هذه اللجان بسبب الافتقار إلى الموارد الكافية.

٨٣- والركيزة الرابعة من ركائز استراتيجية العدالة الانتقالية تتعلق ببرامج جبر الضرر الرامية إلى تزويد ضحايا الانتهاكات وأسرههم بحجر مادي ورمزي، فردي وجماعي^(٧). ويوضح تقرير مشروع عملية المسح عدد ضحايا الصراع في جمهورية أفريقيا الوسطى منذ عام ٢٠٠٣ ويتوتحي عدة طرائق لجبر الضرر. وتلاحظ الخبرة المستقلة أن هذا الموضوع لم يحظ، في عام ٢٠١٨، إلا بقدر ضئيل من التفكير. وأشارت إلى أنه أثناء زيارتها، قد دُكرت بأن عمليات جبر الضرر، مثل بناء الطرق والمدارس ومراكز التدريب والمراكز الصحية ومراكز المعالجة النفسية، ينبغي أن تُسهم في التخفيف من الضغائن ومشاعر الإحباط وفي الحد من الفوارق، مع البدء في الاستجابة للأسباب الاقتصادية والاجتماعية للصراع في جمهورية أفريقيا الوسطى. ودعت الخبرة محاورها أيضاً إلى الربط بين الاحتياجات المعرب عنها وتنفيذ الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام. وأخيراً، شددت الخبرة على ضرورة الاستماع بشكل أفضل إلى المطالب المحددة للنساء والشباب وضمان مشاركتهم في برامج إعادة التعمير والتنمية وفي صنع القرار.

باء- تحديات تنسيق العمل

٨٤- ستعتمد العودة النهائية إلى حالة السلم على تنفيذ جميع ركائز العدالة الانتقالية وعلى توحي تكاملها وتزامنهما. وقد كشف عدم وجود تخطيط متزامن لهذه الركائز عن وجود نقاط ضعف محددة ظاهرة للعيان بوجه خاص في بامباري، بعد عودة العنف. وفي الواقع فإن العمل المتضافر والمنسق المتمثل في اتخاذ تدابير جنائية، والبحث عن الحقيقة عن طريق الحوار، وجبر الأضرار الجماعي، والضمانات المتعلقة بعدم التكرار وذلك بإجراء إصلاحات مؤسسية، وعودة الإدارة المحلية وتنفيذ برنامج لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن، ربما يمكن أن يسمح بإخراج مدينة بامباري من الأزمة بشكل دائم.

٨٥- وتوجد مع ذلك نقاط ضعف في التنسيق الحالي لأنشطة العدالة الانتقالية، سواء داخل منظومة الأمم المتحدة أو فيما يتعلق بالمجتمع الدولي والحكومة. وفي حزيران/يونيه، أقرت الخبرة المستقلة بأن بعثة مينوسكا يمكن أن تؤدي دوراً متزايداً في تقديم المشورة التقنية إلى السلطات العليا في جمهورية أفريقيا الوسطى وفي تخطيط أنشطة الشركاء بشأن اتباع نهج برنامجي للعدالة الانتقالية. وتؤكد الخبرة المستقلة بشكل خاص على ضرورة تعزيز القدرات التقنية للبعثة لتمكينها من تقديم دعم كافٍ. وإن تحليل أعمال المتابعة لمنتدى بانغي المعني بالمصالحة الوطنية والخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام ينبغي أن ييسر تحديد خارطة طريق، مع تحديد المجالات الريادية في الوقت نفسه.

(٧) المرجع نفسه، الجزء الثاني، الفصل الخامس.

٨٦- وفي الوقت الحالي، ما يزال الجزء الأكبر من أراضي جمهورية أفريقيا الوسطى خاضعاً لسيطرة الجماعات المسلحة. وبخصوص الخيار العسكري، الذي يُفضل حتى الآن بغية الحد من نفوذ هذه الجماعات، ينبغي تكملته حالياً عن طريق إجراءات مدنية معززة من أجل تلبية توقعات السكان. ولا يمكن انتظار العودة إلى الهدوء بصفة نهائية من أجل البدء في برامج التعمير والتعافي الاقتصادي المبكر والمصالحة.

٨٧- ويجب أن تركز جميع الإجراءات المتخذة لصالح الأخذ بنهج برنامجي للعدالة الانتقالية على مصالح الضحايا. وتذكّر الخبرة المستقلة أيضاً بأن التنفيذ السليم لتدابير حماية الضحايا والشهود تشكل ضماناً لمشاركتهم في الإجراءات القضائية، وفي أعمال لجنة الحقيقة والعدالة وجبر الضرر والمصالحة وفي برامج جبر الضرر، كما أنه يعزز المصالحة.

٨٨- وبالإضافة إلى آليات جبر الضرر عن الإصابات السابقة، يمكن أيضاً إضافة جانب وقائي للعدالة الانتقالية من أجل منع تجدد أعمال العنف. وفي عام ٢٠١٥، أنشأت جمهورية أفريقيا الوسطى لجنة وطنية لمنع وقمع جريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجميع أشكال التمييز، وهي لجنة جرى المصادقة على خطة عملها للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٢ ويمكن أن تكون جزءاً من الإطار الوقائي للعدالة الانتقالية.

سادساً- استنتاجات وتوصيات

ألف- ملاحظات

٨٩- تواجه جمهورية أفريقيا الوسطى تحديات متعددة في مسيرتها نحو السلام. ففي عام واحد، تدهورت الحالة على الأرض، في ظل انتشار الجماعات المسلحة وتصاعد العنف الذي وصل إلى بانغي مرة أخرى. ويكشف هذا السياق أكثر من أي وقت مضى عن الحاجة الملحة إلى قيام السلطات بتعزيز حماية المدنيين والمساعدات الإنسانية ومبادرات السلام والتنمية في آن واحد. وقد أحرزت بالتأكيد سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى تقدماً في استعادة السيطرة على الإقليم، ولكن الحالة الراهنة تكشف عن وجود صلة بين ما تبديه الجماعات المسلحة من مقاومة لعودة سلطة الدولة ووجود هذه الجماعات في المناطق الغنية بالموارد الطبيعية التي تقوم باستغلالها بشكل تعسفي. ويجب على الدولة، دون مزيد من التأخير وبمساعدة من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى (بعثة مينوسكا) والشركاء الدوليين، أن تعيد نهائياً إقرار وترسيخ الإدارة العامة وسيادة القانون التي طال انتظار السكان لها. ولا يمكن أن يظل تجاهل القانون الدولي الإنساني من جانب الجماعات المسلحة يحدث دون عواقب فيما يتعلق بالمسؤولية الجنائية لمرتكبي أعمال العنف ومشاركتهم في المبادرة الأفريقية لإحلال السلام والمصالحة. ويجب على الجماعات المسلحة الموجودة على طاولة المفاوضات أن تثبت صدقها وتتوقف عن قتل السكان ونهبهم وترويعهم. ويجب أيضاً وجوباً لازماً صرف همة الشباب عن اتباع هذه الجماعات المسلحة. فقد سئم السكان من هذا العنف ومن الأسباب التي تجعل الجماعات المسلحة تواصل تجنيد الأشخاص الذي يعيشون حالة فقر وخمول وإحباط وخوف.

٩٠- ويكشف انعدام الأمن حالياً عن الحدود التي ترد على الخيار العسكري. وقد حان الوقت لتكملة هذا الخيار بنهج برنامجي للعدالة الانتقالية، يركز على الحقوق الأساسية المعترف بها لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان. وهذا ينطوي على تحسين التنسيق بين التفكير الوطني وتنفيذ استراتيجيات محلية للعدالة الانتقالية، حيثما أمكن ذلك. وينبغي تعزيز تنسيق الجهات الفاعلة الدولية في سياق العدالة الانتقالية، ويمكن أن يتخذ هذا التنسيق شكل فريق تقني داخل بعثة مينوسكا، مدعوماً في ذلك بولاية الخبرة المستقلة.

٩١- والحوار السياسي الذي بُدئ فيه لم يترك حتى الآن مجالاً كبيراً للسكان المدنيين. فمنذ منتدى بانغي المعني بالمصالحة الوطنية، يطالب شعب جمهورية أفريقيا الوسطى بالمشاركة بنشاط أكبر في القرارات المتخذة من أجل تحقيق الأمن والسلام والتنمية. ومن المسلم به أن ميسري الحوار السياسي قد أعربوا عن رغبتهم في النظر في هذا الطلب، ولكن دون تحديد موعد نهائي أو صيغة محددة. فالنساء والشباب، الذين يشكلون أكثر من نصف سكان جمهورية أفريقيا الوسطى، لم يعودوا راغبين في أن يُتركوا خارج إطار الإصلاحات الجارية. فمن شأن الانفتاح الأكبر على الجهات الفاعلة الوطنية بخلاف الجماعات المسلحة أن يكون مفيداً لقبول وتنفيذ نتائج الحوار السياسي ومن شأنه بلا شك أن يعزز التماسك الاجتماعي. وبالإضافة إلى ذلك، ستستفيد الدولة وشركاؤها من أن تُنشر على نطاق أوسع النتائج الملموسة المتعلقة بمفاوضات السلام والأمن والتنمية والحماية، من أجل طمأنة الناس على مستقبلهم.

٩٢- ونظراً إلى التأثير الإقليمي للصراع وعواقبه، يصعب تصور حدوث تحسن في حالة حقوق الإنسان دون تعزيز المشاركة من جانب المنطقة الفرعية، وهو أمر لا بد منه لتحقيق تقدم في الإصلاحات الجارية، واعتماد الاستراتيجيات المواضيعية المتوخاة على صعيد المنطقة الفرعية. وينبغي أن تؤدي هذه المشاركة المعززة إلى تمكين المنظمات من المنطقة الفرعية، بدعم من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، من قيادة هذه التغييرات.

باء- توصيات

٩٣- تعيد الخبرة المستقلة تأكيد التوصيات الواردة في تقريرها السابق (انظر الوثيقة A/HRC/36/64، الفقرة ١٠٦)، التي لا تزال تنتظر التنفيذ.

٩٤- وتوصي الخبرة المستقلة بأن تتخذ الحكومة، بدعم من المجتمع الدولي، التدابير التالية:

(أ) مواصلة الجهود الرامية إلى ضمان حماية المدنيين واستعادة سلطة الدولة، مع التركيز على مكافحة الفساد؛

(ب) تنفيذ استراتيجية للعدالة الانتقالية، مع البدء بتقييم الحالة القائمة بالتفصيل فيما يتعلق بتنفيذ توصيات منتدى بانغي المعني بالمصالحة الوطنية والأنشطة المتوخاة في الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام. وتحديد دور جميع الجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك القطاع الخاص، في تنفيذ هذه الاستراتيجية؛

(ج) تحديد مناطق للتطبيق الريادي، مثل بامباري، وبوار وبانغاسو، لعملية وضع استراتيجيات محلية للعدالة الانتقالية، والعمل في الوقت نفسه على تنفيذ الركائز الأربع المتمثلة في العدالة والحقيقة وضمانات عدم التكرار وجبر الضرر؛

(د) ضمان القيام بأعمال اللجنة التوجيهية المنشأة للنظر في ولاية لجنة الحقيقة والعدالة وجبر الضرر والمصالحة (لجنة الحقيقة)، وتنظيم مشاورات واسعة النطاق بشأن الاحتياجات الحقيقية للسكان، بمن فيهم اللاجئون، فيما يتعلق باختصاصات لجنة الحقيقة، ضمن الحدود الزمنية المقررة؛

(هـ) التعجيل بالإصلاحات المؤسسية الضرورية لإعادة بناء سيادة القانون، والتفكير في برامج لجبر الأضرار الفردية والجماعية، ودعوة القطاع الخاص إلى زيادة مشاركته في تنفيذ تدابير الجبر الاجتماعية والاقتصادية؛

(و) تكثيف الدعم لمفاوضات السلام المحلية وتيسير مشاركة وإدماج الرجال والنساء والشباب والجهات الفاعلة من المجتمع المدني والزعماء التقليديين والدينيين في مفاوضات السلام، بما في ذلك على الصعيد الوطني؛

(ز) تعزيز التعاون على صعيد المنطقة الفرعية بشأن مسائل الأمن والتنمية والمساعدات الإنسانية وحماية اللاجئين، الأمر الذي يفصل أداء اللجان الثنائية والثلاثية المعنية بالمواضيع العابرة للحدود، بما في ذلك الترحال وراء المرعى، وتعزيز التعاون الثنائي فيما بين بلدان الجنوب؛

(ح) المشاركة بنشاط في تنفيذ التوصيات الناشئة عن الاستعراض الدوري الشامل وأعمال هيئات المعاهدات، بما في ذلك لجنة حقوق الطفل واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

(ط) القيام حالياً بدعم بدء أعمال اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتيسير التعاون الدولي مع اللجان المماثلة الأخرى؛

(ي) دعم المرصد الوطني للمساواة بين الرجل والمرأة، وتعزيز الإمكانات الموضوعية تحت تصرف الوحدة المشتركة للتدخل السريع في حالات العنف الجنسي المرتكب ضد النساء والأطفال ولقمع هذا العنف، ودعم أنشطة اللجان المحلية لإحلال السلام والمصالحة وأنشطة اللجنة الوطنية لمنع جريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجميع أشكال التمييز وكذلك تقييم هذه الأنشطة والنشر عنها؛

(ك) تكثيف وزيادة الوعي بجهودها الرامية إلى مشاركة المرأة في جميع مبادرات التفاوض بشأن السلام والأمن، وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)؛

(ل) ضمان حق الضحايا في سبيل انتصاف فعال، وضمان إعادة نشر القضاة في المناطق نشراً فعالاً، والتعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الخاصة، واعتماد قانون بشأن المساعدة القانونية، وتنفيذ تدابير حماية الضحايا والشهود المشاركين في الإجراءات القضائية؛

- (م) توفير المعدات والأجهزة واللوجستيات الضرورية للنشر الفعال لموظفي الخدمة المدنية والقضاة وموظفي السجون وقوات الدفاع والأمن؛
- (ن) إجراء دراسة عن تأثير الصراع على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في جمهورية أفريقيا الوسطى، مع التشديد على الصلة بين العنف واستغلال الموارد الطبيعية؛
- (س) حماية الجهات الفاعلة الإنسانية ومعداتها، والمساعدة في تعبئة الموارد من أجل خطة الاستجابة الإنسانية؛
- (ع) مواصلة مكافحة محاولات التلاعب بالرأي العام ووقف بيانات التحريض على الكراهية والعنف، مع الحفاظ على حرية التعبير.
- ٩٥ - وفيما يتعلق بالجماعات المسلحة، توصي الخبرة المستقلة هذه الجماعات باتخاذ التدابير التالية:
- (أ) الوقف الفوري لجميع الأعمال العدائية والهجمات الموجهة ضد المدنيين، وخاصة النساء والأطفال، وقوات حفظ السلام، وأفراد المنظمات الإنسانية وممتلكاتها؛
- (ب) أن تحترم بصدق التزاماتها المتعهد بها في إطار المبادرة الأفريقية لإحلال السلام والمصالحة، والتخلي عن المناطق التي تقع تحت سيطرتها، والسماح بإيصال المساعدات الإنسانية بسرعة؛
- (ج) وضع حد دون تأخير للاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية من أجل التمكين من استعادة السلطة الحكومية والتنمية الاقتصادية.
- ٩٦ - وتوصي الخبرة المستقلة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى (بعثة مينوسكا) باتخاذ التدابير التالية:
- (أ) إنشاء فريق لتعزيز الدعم التقني والمالي وتنسيق الجهود الوطنية الرامية إلى تحديد استراتيجية للعدالة الانتقالية واعتمادها وتنفيذها؛
- (ب) تشجيع إيلاء اهتمام أكبر للمجتمع المدني في الحوار السياسي ومواصلة دعم اتفاقات السلام المحلية وضمان أن تحترم هذه المبادرات حقوق الإنسان، طبقاً لقرارات منتدى بانغي بالمصالحة الوطنية؛
- (ج) تعزيز أعمال المكونات المدنية لبعثة مينوسكا في مجالات منع العنف وحماية المدنيين وتعزيز توثيق انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان؛
- (د) تعزيز تقديم المساعدة التقنية والمالية في ميدان حقوق الإنسان لصالح المجتمع المدني، وخاصة منظمات حقوق الإنسان والمنظمات النسائية والشبابية؛
- (هـ) مساعدة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية والمرصد الوطني للمساواة بين الرجل والمرأة في مساعيها التمكينية.

٩٧- وتتوجّه الخبرة المستقلة إلى المجتمع الدولي بما يلي:

(أ) تشي على الجهود المبذولة في مجال حماية المدنيين، وتشجعه على أن يظل موخّداً في دعمه للمبادرة الأفريقية لإحلال السلام والمصالحة، وتثنى ميسّري المبادرة وتشجعهم على أن يظلوا حازمين بشأن احترام المكتسبات التي تم الحصول عليها من منتدى بانغي المعني بالمصالحة الوطنية، وخاصة فيما يتعلق بالجماعات المسلحة التي لا تحترم التزاماتها؛

(ب) تدعوه إلى دعم تنفيذ استراتيجيّة العدالة الانتقالية، وتعزيز التعاون في هذه المنطقة الفرعية، ودعم القرارات السياسية المتخذة على الصعيد الإقليمي بشأن السلام والأمن؛

(ج) تدعوه إلى الوفاء بتعهدات التمويل المقدّمة لصالح البرامج ذات الأولوية للخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام، وتشجع القطاع الخاص الدولي المهتم بأحوال جمهورية أفريقيا الوسطى على زيادة الاستثمار في تنفيذ تدابير الجبر الاجتماعية والاقتصادية؛

(د) تشجعه على مواصلة تمويل المحكمة الجنائية الخاصة على المدى الطويل، مع ضمان تقديم الدعم اللازم إلى المحاكم العادية الـ ٢٨، وتحثّه بشدة على المساهمة في الصندوق الاستثماري لصالح الضحايا بالمحكمة الجنائية الدولية في إطار محكمة جان - بيمبا غومبو؛

(هـ) تحثّه على مواصلة حالة التبعة من أجل حل الأزمة الإنسانية وقبول خطة الاستجابة الإنسانية للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩؛

(و) توصيه بمواصلة إجراء تحقيقات في حالات الاستغلال والاعتداء الجنسيين من جانب القوات الدولية التابعة للأمم المتحدة وغير التابعة لها، وتوخي تقديم المساعدة القضائية إلى الضحايا وتقديم المسؤولين عن هذه الحالات إلى العدالة في غضون آجال معقولة.

(ز) تشجعه على النظر في خطة عمل دون إقليمية لحماية الأطفال في وسط أفريقيا وخطة عمل دون إقليمية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن؛

(ح) بينما ترحب بتنظيم مؤتمر القمة المشترك لرؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ورؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، فإنها تدعو المجتمع الدولي إلى تكثيف دعمه للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وإلى زيادة دور هذه الجماعة الأخيرة في حل الصراع في جمهورية أفريقيا الوسطى، وإلى تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب بغية دعم الأمن والتنمية، وإلى تنشيط اللجان الثنائية والثلاثية المعنية بالقضايا العابرة للحدود، وخاصة الترحال وراء المرعى والتجارة والاستثمارات على الصعيد الإقليمي؛

(ط) توصيه بمواصلة النظر في مسألة حالة حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى.